الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي
D.G.E.L.F
DIRECTION GENERALE DES ETUDES ET DE LA LEGISLATION FISCALES

2237

وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES
2016 جويلية 29

من المديرة العامة للدراسات والتّشريع الجبائي

إلـى

الموضوع: إبداء الرأي حول مشروع اتفاقية تمويل مشروع " "
المرجـــع: مكتوبك عدد 531 بتاريخ 29 جوان 2016

تبعا لمكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن طلب إبداء الرأي حول مشروع اتفاقية تمويل لإنجاز محطة توليد الكهرباء بالتربينات الغازية ب المزمع إبرامها بضمان من الدولة بين كل من الشركة وفرع بنك « » المقيم بلندن، يشرفني إعلامك أن المشروع المذكور تضمن أحكاما جبائية على مستوى النقطة 12 من القسم السادس منه تفيد ما يلي:

- يقوم المقترض بخلاص البنك دون أي خصم من الدفوعات بعنوان الضريبة إلا إذا اقتضى التشريع الجبائي الجاري به العمل إنجاز الخصم،

- في صورة كان الخصم بعنوان الضريبة مستوجبا على الدفوعات طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل بتونس، يتعين على المقترض إضافة المبالغ المقتطعة إلى المبلغ الصافي المتبقي بحيث يتحصل فيه البنك على المبلغ كاملا كما لو لم يتم توظيف الضريبة وذلك بالنسبة إلى الدفوعات التي تتم إلى البنك « » أو إلى مقرض آخر مؤهل.

مع العلم أن هذه الأحكام لا تثير ملاحظات من جانبي حيث تنصّ على تحمل عبء الضريبة من قبل الشركة وفي هذه الحالة، تستوجب الضريبة على هذه الأخيرة عند دفعها للمبالغ إلى المتدخلين المذكورين أعلاه حسب النسبة المستوجبة حسب القانون العام محتسبة على أساس قاعدة تحمل عبء الضريبة.

من ناحية أخرى تضمن مشروع الاتفاقية كذلك أحكاما تتعلق بالاتفاقية المتعلقة بتطبيق القانون الأمريكي القاضي بالامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية « FATCA ». وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تلزم الحكومات والمؤسسات المالية الأجنبية التي

العنوان : 15 نهج عبد الرحمان الجزيري 1002 تونس
Adresse : 15 rue Abderhmane Eljaziri 1002 Tunis
الهاتف : 71.784 700 / 71.790 504
Tél
الفاكس : 71.790 550
Fax
موقع الواب : www.impots.finances.gov.tn
Site web

توافق على إبرام اتفاق مع السلطات الجبائية الأمريكية على الإفصاح الدوري لمصلحة الضرائب الأمريكية بحسابات الرعايا الأمريكيين المقيمين بالخارج وتقديم بيانات حول هويتهم وجميع العمليات المنجزة بهذه الحسابات. وفي صورة عدم إبرام الاتفاق المذكور يطبّق خصم من المورد بنسبة 30% على المداخيل ذات المصدر الأمريكي الراجعة إلى المؤسسات المالية أو لحرفائها.

هذا، وباعتبار أن البلاد التونسية أبدت استعدادها على إبرام الإتفاقية المتعلقة بتحسين الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية مع الحكومة الأمريكية التي لم يتم إمضاؤها بعد، فيقترح عدم إدراج الأحكام المتعلقة بهذه الإتفاقية ضمن مشروع اتفاقية التمويل لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز موضوع مكتوبك.

والســـــلام

المدير العام
للدراسات والتشريع الجبائي

الإمضاء: سهام بوغديري نمصية